مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الأمم المتحدة تُحذِّر من نفاد الوقت للأسر العالقة في مخيّمات سوريا

المصدر: موقع للأمم المتحدة، نُشر بتاريخ 29 أيلول 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

الأمم المتحدة تُحذِّر من نفاد الوقت للأسر العالقة في مخيّمات سوريا

المصدر: موقع للأمم المتحدة، نُشر بتاريخ 29 أيلول 2025[1].

بعد مرور 6 سنوات على هزيمة تنظيم "داعش"، لا يزال عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يُزعم أو ثبت أنهم مرتبطون بالتنظيم الإرهابي محتجزين في مخيمات شمال شرق سوريا. تعاني هذه المخيمات من ظروف بالغة السوء تتفاقم باستمرار.

تهدد هذه الحالة الإنسانية والأمنية الاستقرار في المنطقة وخارجها. ومع ذلك، قد يتيح الانتقال السياسي الحالي في سوريا فرصةً لتكثيف جهود إعادة المحتجزين إلى أوطانهم. حيث كانت هذه القضية محور المؤتمر الدولي، الذي نظمته الحكومة العراقية، بدعم فني من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وعُقد على هامش مناقشات الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي.

أغلب المحتجزين هم من النساء والأطفال

حالياً، يتم احتجاز أكثر من 30,000 شخص، بما في ذلك المُشتبه بهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد عائلاتهم، في مخيم "الهول" سيء السمعة. تُشكِّل النساء معظم هؤلاء المحتجزين، ويُقدَّر أن 60% من إجمالي السكان في هذه المخيَّمات تقل أعمارهم عن 18 عاماً، ومعظمهم أقل من 12 عاماً. كما يبلغ عدد الأجانب حوالي 8,500 شخص من أكثر من 62 دولة.

العراق يتصدّر الجهود العالمية

في ذروة نشاطه، كان تنظيم "داعش" يسيطر على مناطق واسعة في العراق وسوريا، مرتكباً جرائم فظيعة مثل الإعدامات الجماعية والاغتصاب والتجنيد القسري.

العديد من المعتقلين ينتمون إلى العراق وسوريا. وقد لعب العراق دوراً محورياً في إعادة مواطنيه، حيث تم إعادة أكثر من 17 ألف شخص من خلال عملية تشمل الأبعاد الأمنية والقانونية والإنسانية، وفي حديث لرئيس الجمهورية العراقي عبد اللطيف رشيد، قال: "هدفنا هو إعادة دمجهم في مجتمعاتهم الأصلية. نحن نتعاون مع

[1] UN warns time running out for families with terrorist ties stranded in Syria camps. https://news.un.org/en/story/2025/09/1165966

المنظمات الدولية لتحقيق هذا الهدف، لضمان مستقبل آمن وحياة كريمة لهم في بلدهم".

المخيَّمات التي تضم المحتجزين قد تُعتبر "حاضنات للتطرف"

وفقاً لألكسندر زويف، القائم بأعمال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في سوريا، وصف الأوضاع في المخيَّمات بأنها "شديدة الخطورة ومُقلقة للغاية".

وأوضح أن السكّان لا يواجهون فقط "احتجازاً مطوّلاً دون أساس قانوني ودون إجراءات قانونية سليمة"، بل إن "النساء والفتيات قد تعرضن أو يتعرضن لخطر العنف الجنسي". كما يفتقد الأطفال إلى الأساسيات والوصول إلى التعليم الرسمي.

وحذّر زويف قائلاً: "مع هجمات "داعش" والحدّ من الخدمات بسبب الجهات الإنسانية المختلفة، قد تتحول المخيَّمات إلى حواضن للتطرف والإرهاب والتجنيد في المستقبل".

نافذة للعمل

تعتقد الأمم المتحدة أن سقوط نظام الأسد في سوريا في كانون الأول/ ديسمبر العام الماضي، بالإضافة إلى التطورات الأخرى في البلاد، قد وفرّت "نافذة للعمل الحاسم" في هذا الشأن.

وقال جاي رايدر، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، "بينما تزداد الوضعية في شمال شرق سوريا تعقيداً مع تزايد التقلبات، وهجمات "داعش" والوصول الإنساني المحدود، فإن على الدول الأعضاء الآن ايجاد حلول جديدة للتواصل المباشر مع مختلف الأطراف المعنية".

وأضاف: "لكن هذه النافذة يمكن أن تُغلق بسرعة، وعدم التحرك نحو أيجاد الحلول سيترتب عليه عواقب وخيمة على استقرار المنطقة وعلى السلام والأمن الدوليين".

قضية العائدين السوريين

تحدث السيد رايدر نيابةً عن الأمين العام، مشيراً إلى الاتفاق الذي تم توقيعه في آذار/مارس بين السلطات الجديدة في دمشق، والقوات الديمقراطية السورية بقيادة الأكراد(SDF) ، والتي تمثل السلطات الفعلية في شمال شرق البلاد.

حيث أكد الاتفاق على "ضرورة دمج جميع المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا بالكامل ضمن إدارة الدولة السورية". كما دعا إلى ضمان "عودة جميع السوريين المهجَّرين إلى بلداتهم وقراهم وتأمين حمايتهم من قبل الدولة السورية".

هذا الاتفاق يعكس محاولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، ولكنه يثير أيضاً تساؤلات حول كيفية تنفيذ هذه الالتزامات في ظل الوضع المعقّد في سوريا.

إعادة التوطين تُعتبر "الخطوة الأولى"

أكد مسؤولون بالأمم المتحدة التزام المنظمة بدعم الدول في جهودها لإعادة المواطنين إلى بلادهم. في هذا السياق

عرض العراق مشاركته بخبرات ثمينة، فقد حثّ رئيس الجمهورية، عبد اللطيف رشيد، المجتمع الدولي على "فتح صفحة جديدة عن الوضع غير الإنساني" وإفراغ المخيَّمات بحلول نهاية هذا العام.

ومع ذلك، كما أشار السيد زويف، فإن "إعادة المواطنين إلى بلادهم هي مجرد الخطوة الأولى في الرحلة الطويلة لكسر دورة العنف". أوضح أنه "يجب أن يُستكمل ذلك بالمساءلة بالإضافة إلى الدعم لإعادة التأهيل وإعادة الاندماج بما يتناسب مع الاحتياجات المتنوّعة للعائدين المختلفين، وتعزيز الثقة في المجتمعات التي تستقبلهم".

وأضاف: "في هذا الصدد، من الضروري تماماً عدم التغاضي عن الالتزام بالعدالة للضحايا والناجين من الإرهاب".

***